مكتبة

مخاطر سيطرة الحريديم والمستوطنين

اسم الكتاب: ديمقراطية مكبلة اليدين

المؤلف: شولاميت ألوني

الناشر: دار النشر عام عوفيد بمساعدة «حفتسيليت- ثقافة هشومير هتسعير»، ٢٠٠٨

عدد الصفحات: ٣٤٢ صفحة

عرفت إسرائيل نفسها في وثيقة استقلالها بأنها «دولة ديمقراطية»، تكفل لجميع مواطنيها «من دون تفرقة على خلفية دينية أو عرقية أو جنسية، المساواة الكاملة في الحقوق الاجتماعية والسياسية». كذلك تعهدت وثيقة الاستقلال بالحفاظ على «حرية العبادة والضمير واللغة والثقافة لجميع الديانات».

وتؤكد عضو الكنيست والوزيرة السابقة، شولاميت ألوني، في كتابها الجديد «ديمقراطية مكبلة اليدين»، على أن وثيقة استقلال إسرائيل لم تتحدث أبدا عن مكانة الحاخامات وقضاة المحاكم الدينية اليهودية. وتشدد على أن وثيقة الاستقلال لم تذكر أن إسرائيل هي «دولة يهودية». وقد تعهدت الوثيقة بأن تكون إسرائيل دولة جميع مواطنيها.

صدر كتاب ألوني هذا في الذكرى الستين لقيام إسرائيل. لكن الكاتبة رأت أن لا أحد يذكر «الشعب العبري الذي يتجدد في أرضه». وفي مقابل ذلك فإن إسرائيل «تعود إلى الغيتو، وإلى اليهودية الأرثوذكسية ويتعمق حكم الحاخامية الأصولية فيها».

وتدقق ألوني، التي تعتبر أحد أهم واضعي أسس حقوق الإنسان في إسرائيل، من خلال الكتاب، في «التعهد والأمل الكبيرين اللذين رافقا مؤسسي إسرائيل». وتسعى من خلال ذلك إلى المقارنة بين «التطلعات السامية لدى مؤسسيها وبين صورة ونمط الحياة في إسرائيل» في الفترة الراهنة، وتتوصل في إثر ذلك إلى استنتاجات صعبة. وتعلن في الكتاب أن الديمقراطية الإسرائيلية مهددة وتتراجع باستمرار. وتضيف أن «إسرائيل المزدهرة والحرة والمتنورة، التي تفاخرت بالأبحاث والتقدم، تحني قامتها أمام الحاخامات والحريديم (أي المتدينين اليهود المتشددين) والمستوطنين، الذين يطلبون كل شيء لأنفسهم باسم الدين. وهم يكبلون جميع مواطني الدولة بوثاق التخلف وكراهية الآخر باسم الدين».

وتدعو ألوني، المحاربة القديمة من أجل حقوق الإنسان، الجمهور الإسرائيلي الواسع إلى الوقوف في وجه «واقع حياتنا» وتغييره. ولا تخشى ألوني من طرح الحقائق التي تفضح صورة إسرائيل الحقيقية.

الفساد في إسرائيل

اسم الكتاب: النخبة السوداء

المؤلف: يارون زليخا

الناشر: دار النشر زمورا – بيتان، ٢٠٠٨

عدد الصفحات: ٣٣٢ صفحة

صدر مؤخرا عن دار النشر «زمورا- بيتان» كتاب «النخبة السوداء»، من تأليف المحاسب العام السابق في وزارة المالية الإسرائيلية، الدكتور يارون زليخا. ويتناول الكتاب موضوع الفساد في إسرائيل ومواضيع أخرى تتعلق بنظام الحكم فيها. يذكر أن زليخا كان قد اتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود

أولمرت، باقتراف أعمال فساد سلطوية وأدت إفادته لدى الشرطة الإسرائيلية إلى فتح ملف تحقيق ضد أولمرت حول محاولته تعديل مناقصة لبيع أسهم السيطرة على بنك ليئومي لصالح متمولين من الذين دعموه بالتبرع لحملاته الانتخابية. وقد أغلقت النيابة العامة هذا الملف مؤخرا بسبب عدم توفر أدلة كافية.

ويطرح زليخا في كتابه أسئلة صعبة، مثل: من حصل مجانا على أراض بقيمة مليارات الشواكل؟ وكيف حدث أن إسرائيل نفسها تحولت إلى أكبر جهة في البلاد تخفي معلومات عن سلطات الضرائب؟ وكيف نجحت مؤسسة خاصة في إخراج أموال طائلة من الدولة مقابل أملاك تملك معظمها الدولة ذاتها؟ ومن يتمتع طوال عشرات السنين من الفوز في تنفيذ أعمال لصالح الحكومة من دون مناقصات؟ لماذا حاولت الدولة دفع عشرات ملايين الشواكل على سفينة أوشك عمرها على نهايته؟ كما يروي زليخا القصة الكاملة لمحاولة تعديل مناقصة خصخصة بنك ليئومي.

ويعتبر كتاب «النخبة السوداء» إفادة من مصدر أولي، كون زليخا تولى منصب المحاسب العام الإسرائيلي طوال أربع سنوات، وعمل تحت ولاية رئيسي حكومة وأربعة وزراء مالية. ويتحدث في الكتاب عن عدد كبير من قضايا الفساد التي أثارت ضجة كبيرة في إسرائيل، وعن الأشخاص الذين كانوا ضالعين في هذه القضايا والأساليب المستخدمة لسلب أموال الجمهور.

ويصف الكتاب، لأول مرة، الخلل والإخفاقات والإهمال والفساد وانعدام المبالاة التي ميزت السلك الحكومي وأدت على مدار عشرات السنين إلى تبذير مئات المليارات من الشواكل. ويكشف خلال ذلك الأجهزة والأشخاص الذين سمحوا بحدوث ذلك وعلى رأسهم أولئك الذين يفترض أن تكون مهمتهم حماية خزينة الدولة.

إقصاء الضعفاء عن مركز اتخاذ القرار

اسم الكتاب: الإقصاء الاجتماعي وحقوق الإنسان في إسرائيل

المحررون: يائير رونين، يسرائيل دورون وفيرد سالونيم- نيفو

الناشر: دار النشر راموت

عدد الصفحات: ٣٥٢ صفحة

يتناول هذا الكتاب مصطلحين أساسيين هما: الإقصاء الاجتماعي وحقوق الإنسان.

وهدف الكتاب هو الكشف، ولو بصورة جزئية، عن نتائج الالتقاء بين وجهات نظر ترى أن حقوق الإنسان هي عامل أساسي وجوهري في طبيعة إسرائيل، وبين الواقع الإسرائيلي في مطلع الألفية الثالثة والذي في إطاره يتم إقصاء مجموعات وأفراد من دوائر عامة ومن مراكز التأثير والنفوذ.

ويؤكد معدو الكتاب أن احترام حقوق الإنسان بصورة فعلية يحتم عدم التسبب بمعاناة الإنسان بسبب إقصائه. إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن الخطاب النظري في إسرائيل، الذي يحاول الربط بين المصطلحين إقصاء اجتماعي وحقوق الإنسان، متواضع للغاية. ويجمع الكتاب بين جلدتيه دراسات وتحليلات نظرية أعدها عدد من الباحثين الأكاديميين والمهنيين، وكذلك نشطاء اجتماعيون تربطهم علاقة بموضوع الإقصاء الاجتماعي وحقوق الإنسان في المجتمع الإسرائيلي.

وتظهر من هذه الأبحاث صورة الفروق، وأحيانا الفجوات العميقة، بين الحديث عن حقوق الإنسان على مستوى الخطاب النظري والقانوني والمهني أو الجماهيري، وبين واقع الإقصاء الذي تعاني منه مجموعات سكانية تم إقصاؤها وإضعافها. وأدت هذه الفروق إلى إجراء أبحاث حول تصحيح اجتماعي.

حرر الكتاب كل من الدكتور يائير رونين، المحاضر في جامعة بن غوريون في بئر السبع، والدكتور المحامي يسرائيل دورون، المحاضر في جامعة حيفا، والبروفسور فيرد سالونيم- نيفو، المحاضرة في جامعة بن غوريون.

الإعلام والسياسة

اسم الكتاب: سياسة إعلامية معاصرة (الجزء الأول)

المؤلف: الدكتورة أوريت غاليلي- تسوكر

الناشر: دار النشر راموت

عدد الصفحات: ٢٦٨ صفحة

يصف هذا الكتاب التغيرات المتسارعة التي طرأت على مهنة الصحافة، وعمل الصحافيين، ومكانة الصحافة، ومهماتها في الحلبة السياسية العالمية وشكل «السلعة» الإعلامية المقدمة إلى مستهلك الإعلام.

وتشير مؤلفة الكتاب، الدكتوره أوريت غاليلي- تسوكر، إلى أن ثمة أهمية بالغة للمنتوج الإعلامي، لكن بدلا من إعلام جمهور الناخبين بالقضايا السياسية مثلما كان مألوفا في الماضي، فإن وسائل الإعلام تعتم على القراء بترفيه سياسي. ورأت أن وضع الإطار الترفيهي حول القضايا السياسية والتحليلات التهكمية التي ترافق ذلك، يجعل الجمهور يكره السياسة ويدفع قسما واسعا منه إلى حالة اغتراب عن السياسة.

وتحاول غاليلي- تسوكر البحث في الحلقة المفرغة، التي ليس واضحا فيها بتاتا من الأسبق، الواقع الموضوعي أو المواقع المتخيل الذي أنشأ ما تصفه الكاتبة بـ«المغالاة الواقعية» الإعلامية. وتبحث أيضا في عملية «التبرجز» (من برجوازية) في وسائل الإعلام التي تبحث عن الإجماع الاجتماعي، ومحو الفروق بين المعلومات والترفيه وسيطرة رجال العلاقات العامة على المنتوج الصحافي.

وبحسب الكتاب فإنه نتيجة للتغيرات الحاصلة في الإعلام فقد تراجعت مكانة الدولة ومكانة الأحزاب أيضا، وتقلصت قدرة الزعماء على العمل. كذلك فإن مسألة المواطنة تفرض أسئلة فلسفية وعملية بينها مسألة تطبيق الحق الأساسي في الأنظمة الديمقراطية بانتخاب مندوبين سياسيين.

وتعمل غاليلي- تسوكر محاضرة في دائرة الإعلام في قسم العلوم السياسية في جامعة بار إيلان، وهي متخصصة في مجال الإعلام السياسي والقيادة السياسية في الأنظمة الديمقراطية. كذلك تعمل في كلية الأمن القومي التابعة للجيش الإسرائيلي.

تقوقع الأشكناز

اسم الكتاب: واجب الحب الصعب: الفرد والمجموع في إسرائيل في سنوات الخمسين

المؤلف: أوريت روزين

الناشر: دار النشر عام عوفيد ومعهد دراسات الصهيونية على اسم حاييم وايزمان في جامعة تل أبيب

عدد الصفحات: ٣٥٧ صفحة

رسخ في سنوات الخمسين من القرن العشرين في الذاكرة الجماعية الإسرائيلية الانطباع بأنها فترة ذروة تجند الفرد من أجل الدولة والمجموع. لكن مؤلفة هذا الكتاب، الدكتورة أوريت روزين، المحاضرة في قسم تاريخ الشعب الإسرائيلي في جامعة تل أبيب، ترى أن قادة إسرائيل فشلوا في سنوات الخمسين في تطبيق إعادة بلورة مؤسسات الدولة ونمط المجتمع الذي كان يتم بناؤه من جديد في ذلك الحين.

وتشدد روزين على أن القيادة الإسرائيلية لم تنجح في إقامة مجتمع متكتل. وحتى أنه بدأت تظهر في المجتمع الإسرائيلي، كمجتمع مجند، مؤشرات تفكك. وأشارت إلى أن

الهجرات اليهودية الكبيرة إلى إسرائيل، التي شكلت تحقيقا للحلم الصهيوني، كانت تشمل بذور تفكك المجتمع الإسرائيلي. فالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بإحضار المهاجرين واستيعابهم في إسرائيل، والمكانة المتدنية للمهاجرين من الدول العربية، كانت من بين العوامل التي أثرت على تحصن الإسرائيليين القدامى، الذين هاجروا إلى فلسطين قبل قيام إسرائيل بسنوات طويلة، «خلف أسوار اجتماعية واقتصادية»، وابتعادهم عن المهاجرين الجدد. وعلى الرغم من سعي قادة إسرائيل إلى تعميق الوحدة الوطنية وتعزيز التضامن الاجتماعي، إلا أنهم واجهوا في أحيان كثيرة معارضة من جانب «الإسرائيليين القدامى»، الذين هم بغالبيتهم الساحقة من الأشكناز، أي اليهود الذين هاجروا من الدول الأوروبية، وخصوصا الشرقية منها، إلى فلسطين.

وأشارت الباحثة إلى أن عملية بناء «أمة» إسرائيلية ولّدت ونمّت فردانية من نوع جديد بين «القدامى»، الذين طالبوا بالاعتراف بحدود لحجم تجندهم لصالح الشعب وأصروا على حقهم في التقوقع ورفض احتياجات المجموع ومطالب قادته.

وحددت التحولات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي جرت في إسرائيل في سنوات الخمسين، والتي يتناولها الكتاب بشكل مفصل، بقدر كبير، وجهة تطور المجتمع الإسرائيلي وبلورت صورة الفرد والمجتمع في السنوات اللاحقة التي أعقبت سنوات التقشف الأولى التي مرت على إسرائيل بعد قيامها.

أول بحث عن العنصرية في إسرائيل

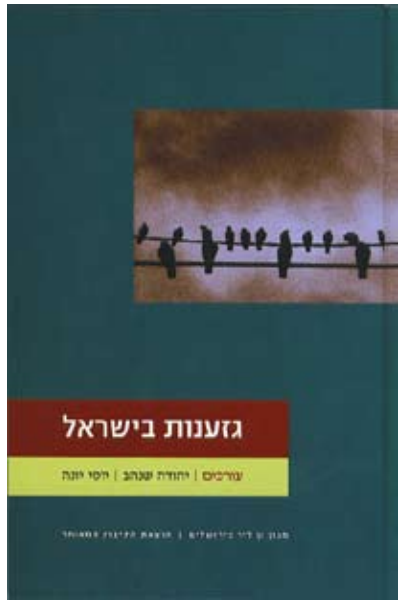

اسم الكتاب: العنصرية في إسرائيل
تحرير: يهودا شنهاف ويوسي يونا
الناشر: معهد فان لير – القدس ودار النشر هكيبوتس هميئوحاد، ٢٠٠٨

يطرح هذا الكتاب أسئلة، يحاول معدو الأبحاث فيه الإجابة عنها، مثل: ما هي شروط تعريف ظاهرة معينة على أنها عنصرية؟ هل تستند العنصرية بالضرورة إلى فرضية مسبقة، خفية أو ظاهرة، حول وجود العرق؟ هل أي بحث في العرق، مثل البحث الطبي في علم الوراثة، يقود بالضرورة إلى العنصرية؟ ما هي العلاقة بين الوجهات النظر البيولوجية ووجهات النظر الثقافية في مسألة العنصرية؟ هل بالإمكان الفصل بين العنصرية وبين غبن آخر، مثل القمع الطبقي أو السياسي أو النسوي؟

ولفت المحرران، البروفسور يهودا شنهاف والبروفسور يوسي يونا، إلى أنه على الرغم من تراكم الظواهر العنصرية في إسرائيل، وعلى الرغم من وجود بحث علني وعام حول هذا الموضوع، إلا أن الأكاديميين والمثقفين لا يتناولون هذا الموضوع ويبتعدون عن مناقشة المسألة النظرية المتعلقة بالعرق والعنصرية. وتسعى الأبحاث التي شملها الكتاب إلى سد هذا النقص، وتحاول تعريف العنصرية والتعرف عليها حتى عندما لا تكون هناك مؤشرات تعبر عنها بصور واضحة، أو عندما تكون مخبأة بواسطة أنظمة تبرير متنوعة.

وتعالج المقالات التي يشملها الكتاب ظاهرة العنصرية من بضعة جوانب وتدقق فيها من خلال سياقات متنوعة وفي فترات زمنية مختلفة وتجاه مجموعات سكانية عدة. وتحاول المقالات البحثية استيضاح سبب غياب البحث الأكاديمي في ظاهرة العنصرية.

ويستند الكتاب إلى عمل مجموعة بحث في معهد فان لير في القدس. ويشمل ١٣ مقالا بحثيا تم إعدادها خصيصا للكتاب، كما يشمل أيضا مقالين مترجمين بهدف إكمال الصورة واستعراض الموضوع من زاوية أوسع. ويهدف الكتاب، وهو الأول من نوعه، إلى طرح ظاهرة العنصرية بشكل واضح على أجندة المجتمع في إسرائيل.

القانون الإسرائيلي كحلبة للصراعات الثقافية المركزية

اسم الكتاب: القانون والثقافة في إسرائيل في مطلع القرن الحادي والعشرين

المؤلف: مناحيم ماوتنر

الناشر: عام عوفيد والكلية الأكاديمية سبير ودار النشر التابعة لجامعة تل أبيب

عدد الصفحات: ٥٩١ صفحة

يعتبر هذا الكتاب أن القانون الإسرائيلي هو الحلبة التي تدور فيها الصراعات الثقافية المركزية التي تجري في إسرائيل. ويؤكد مؤلف الكتاب، البروفسور مناحيم ماوتنر، أحد أهم الخبراء القانونيين الإسرائيليين والمحاضر في جامعة تل أبيب، أنه ينبغي فهم التطورات الواسعة التي طرأت على القانون الإسرائيلي في العقود الأخيرة على خلفية تراجع الهيمنة الثقافية لحركة (حزب) العمل وتجدد الصراع على تحديد صورة إسرائيل.

ويرى أن هذه المواجهة هي جولة أخرى من الصراع الثقافي الجاري لدى الشعب اليهودي في القرون الأخيرة، وتشارك فيه مجموعتان أساسيتان: المجموعة التي تسعى إلى تعزيز الروابط بين إسرائيل وبين الليبرالية والغرب، والمجموعة الثانية التي تسعى إلى تعزيز الروابط بين إسرائيل وبين الشريعة اليهودية. وإن المحكمة العليا الإسرائيلية هي المؤسسة الرسمية الأبرز التي تمثل الليبرالية الغربية. ولذلك فقد حولها أولئك الذين يسعون إلى تعزيز الروابط مع الليبرالية إلى الحلبة المركزية لنشاطهم السياسي.

ويشدد المؤلف على أنه ينبغي رؤية «الثورة الدستورية» التي قادها رئيس المحكمة العليا السابق، أهارون باراك، في هذا السياق. ويشير إلى أن الشرخ بين اليهود العلمانيين واليهود المتدينين هو ليس الانشقاق الثقافي الوحيد في إسرائيل، إذ أن خُمس مواطني إسرائيل هم من العرب.

ويقترح مؤلف الكتاب تنظيم العلاقات بين الدولة وبين المجموعات الثقافية المركزية التي تعيش فيها بروح التعددية الثقافية كما يطرح المؤلف أفكارا لمواجهة الضائقات الحادة والتي ينبغي على المجتمع الإسرائيلي أن يواجهها وأن يوفر ردودا لها.

رؤية يعلون: حل الصراع غير ممكن في هذا العقد أو في العقود المقبلة

اسم الكتاب: طريق طويلة قصيرة

المؤلف: موشيه (بوغي) يعلون

الناشر: دار النشر يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٨

عدد الصفحات: ٢٨٧ صفحة

مؤلف هذا الكتاب، موشيه يعلون، هو رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق والمرشح في قائمة حزب الليكود للانتخابات العامة الإسرائيلية المقبلة، والمرشح لتولي وزارة الدفاع في حال شكل الليكود الحكومة المقبلة.

يعلون غادر الجيش مستاء، في العام ٢٠٠٥، بعد أن رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية حينئذ، أريئيل شارون، ووزير الدفاع السابق، شاؤول موفاز، تمديد ولايته لسنة رابعة كما هو متبع، وذلك على اثر انتقادات يعلون لخطة فك الارتباط مع قطاع غزة، والتي تم خلالها إخلاء مستوطنات قطاع غزة والانسحاب منه. ويهاجم يعلون في كتابه شارون وحتى أنه يتهمه بتنفيذ فك الارتباط بهدف التهرب من التحقيقات التي كانت تجريها الشرطة والنيابة العامة ضده في شبهات جنائية.

ويظهر في الكتاب بصورة واضحة ولا لبس فيها أن يعلون يعارض بشدة أية تسوية بين إسرائيل وبين الفلسطينيين خصوصا والعرب عموما. ويقول في كتابه «إنني أقدر أنه في الجيل الحالي، وربما حتى في القرن الحالي، لن يكون بالإمكان تقسيم أرض إسرائيل الغربية إلى دولتين قوميتين- يهودية وفلسطينية- لتحيا الواحدة مع الأخرى بسلام على جانبي حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧».

إن هذه الجملة، التي يعتبر يعلون من خلالها أن «أرض إسرائيل» تقع على ضفتي نهر الأردن، والتي يعبر فيها عن معارضته لأية تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، جعلت الخبير في الشؤون العسكرية والإستراتيجية، الدكتور رؤوفين بدهتسور، يؤكد في مقال حول الكتاب نشره في ملحق الكتب في

صحيفة هآرتس (٢٦-١١-٢٠٠٨) أنه وفقا لما جاء في كتابه فإن الحزب الأنسب الذي كان على يعلون الانتساب له هو ليس الليكود وإنما الحزب الجديد لليمين المتطرف، لأنه سيجد نفسه في الليكود في جناحه الأشد يمينية.

وأضاف بدهتسور أن «يعلون يعرض نفسه في الكتاب على أنه الشخص الوحيد في القيادة الذي نجح في فهم ماذا يحدث فعلا بيننا وبين الفلسطينيين، وأنه أعد الجيش جيدا لحرب لبنان الثانية ووقف وحيدا في المعركة على إنقاذ الوطن والدفاع عن الدولة في وجه القوى الثلاث الهدامة والخطرة بنظره، وهي أصحاب رؤوس الأموال وقادة الحكم والإعلام. جميع هؤلاء كانوا يواجهونه هو فقط، تماما مثل ذلك الولد الهولندي الذي دس إصبعه في السد الذي تصدع، محاولا إنقاذ إسرائيل من الطوفان».

وبعد ذلك، يجد يعلون عدوا رابعا يشكل تهديدا على أمن الدولة وهو «الجهاز القضائي وعلى رأسه المحكمة العليا»، وهذا هو موقف اليمين المتطرف الإسرائيلي. وسبب هذا العداء للمحكمة العليا نابع من أن المحكمة تحت قيادة رئيسها السابق، القاضي أهارون باراك، «أثقلت بقراراتها على الحكومة والجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام- الشاباك في إدارة المعركة الصعبة في مواجهة الفلسطينيين». وأضاف يعلون أن «التخوف من المحكمة العليا والظل الذي ألقت به على صناع القرار أديا مرارا إلى إلحاق ضرر حقيقي بالدولة وإلى منعها من الدفاع عن نفسها كما ينبغي»، علما أن الجيش الإسرائيلي في ظل قيادة يعلون له، وقيادة آخرين أيضا، ارتكب جرائم حرب عديدة جدا، وهو الأمر الذي يمنع يعلون من زيارة معظم دول أوروبا وكان قد أفلت قبل شهور من الاعتقال في نيوزيلاندا.

ليس هذا وحسب، بل إن يعلون، لدى تقمصه شخصية المؤرخ، يعتبر أنه «بنظرة إلى الوراء على الشكل الذي تمت من خلاله إدارة شؤون الدولة في العقد الأخير، وربما حتى في العقود الأخيرة، بالإمكان التأكيد من دون أي شك أن القوى الثلاث لرأس المال والإعلام والقضاء (الذي تدخل في قرارات الحكومة وتشريعات الكنيست التي تعارضت مع قوانين أساسية تضمن حقوق الإنسان أو مع القانون الإنساني الدولي) وضعت صعوبات أمام قيادة الدولة لمواجهة التهديدات المحدقة بها كما ينبغي».

ويكرر يعلون في كتابه نظريته أن الفلسطينيين، وعلى رأسهم الرئيس الراحل، ياسر عرفات، لم يعتزموا أبدا التوصل إلى تسوية سلمية تستند إلى «حل الدولتين»، وأن عرفات هو الذي خطط للانتفاضة الثانية. واعتبر أنه «لا توجد اليوم قيادة فلسطينية تعتزم حقا وبصدق التوصل إلى حل الدولتين، وإنما تخطط هذه القيادة لإقامة كيان عربي مكان دولة إسرائيل وعلى خرائبها... وواضح بصورة مطلقة بالنسبة لي أنه لا توجد أية إمكانية للتوصل إلى حل حقيقي للصراع في هذا العقد أو في العقود المقبلة».

ويهاجم يعلون رئيس الشاباك الأسبق، عامي أيالون، الذي «لم يطرح على الطاولة التقديرات الذكية لأفراد دائرة الأبحاث في الشاباك، وإنما طرح فقط وجهة نظره ووجهة نظر مستشاره الخارجي، الدكتور ماتي شطاينبرغ».

ولا يكتفي يعلون بالمجازر التي ارتكبها والجيش الإسرائيلي خلال سنوات الانتفاضة الثانية. وكتب «لقد رأيت الأمور بنظرة تاريخية... لقد رأيت الحرب التي اندلعت في العام ٢٠٠٠ في سياقها الأوسع... أيقنت أننا وصلنا إلى ساعة الحقيقة، وأنه إذا أردنا وقف الجرف، علينا أن نحول هذه الحرب إلى نقطة انعطاف. علينا العبور- خلال القتال- من التقهقر والتريث إلى الهجوم... لذلك فإن حرب سنوات الـ ٢٠٠٠ هي تحد وجودي، لكنها فرصة تاريخية أيضا. إنها ستمكننا من خلق تحول إستراتيجي، لنثبت نفسنا وصمودنا، ولنجدد قوة ردعنا».

وتابع يعلون «واضح أنه في حال تم التوصل إلى اتفاق أو لا (مع الفلسطينيين)، فإنهم سيستمرون في توجيه الضربات لنا طالما تمكنوا من ذلك وما داموا يقدرون أن العنف مجزٍ. ولأن الوضع على هذا النحو، فإن الحاجة إلى الإثبات للفلسطينيين أن العنف ليس مجزيا هو حاجة إستراتيجية. وغاية الحرب التي فُرضت علينا في العام ٢٠٠٠ هي كي الوعي الفلسطيني بالإدراك أن العنف ليس مجزيا». ولا يوضح يعلون كيف تتم عملية كي الوعي ولا يوضح كيف بالإمكان معرفة ما إذا كانت عملية الكي قد نجحت أم لا. لكن ما هو معروف أنه في الأيام الأولى وحدها للانتفاضة الثانية أطلق الجنود الإسرائيليون ١ر٣ مليون رصاصة في الأراضي الفلسطينية.

واعتبر يعلون في كتابه أنه بسبب منظور خاطئ مفاده أن «الأحداث العنيفة ليست هجوما بادر إليه الفلسطينيون وإنما ‹أحداث شوارع خرجت عن السيطرة›» فإن الجيش الإسرائيلي حارب الفلسطينيين لفترة طويلة «بينما كانت إحدى يديه مقيدة من الخلف»، علما أن الحقيقة هي أن شارون أطلق يد الجيش ورئيس هيئة أركان الجيش، موفاز، ونائبه، يعلون، استخدما قوة مفرطة ضد الفلسطينيين. وكانت الطائرات الحربية تقصف مباني في طولكرم والدبابات تطلق النيران من دون حدود.

ويخلص بدهتسور في مقاله إلى أن «هذا الكتاب يثير القلق، ويطرح أفكارا ساطعة حول شكل ترجيح الرأي وحول رؤية كاتبه الذي قد ينضم قريبا إلى القيادة السياسية».